

Distr.
GENERAL

S/1994/374
31 March 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثانية
للتحقق في أنغولا

أولا - مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن ٩٠٣ (١٩٩٤) المؤرخ ١٦ آذار/مارس ١٩٩٤، والذي طلب مني في فقرته ١١ إبقاء مجلس الأمن على علم بالتقدم المحرز في محادثات السلم في لوساكا بالإضافة إلى إعلامه بشأن الحالة العسكرية والانسانية في أنغولا، وطلب مني، لهذا الغرض، تقديم تقرير آخر قبل ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٤. ومنذ اعتماد ذلك القرار، أبقى مجلس الأمن، أثناء المشاورات غير الرسمية، على علم بالتطورات التي استجذبت في أنغولا.

ثانيا - التطورات السياسية

٢ - تجدر الإشارة إلى أن مجلس الأمن دعا، في الفقرة ٢ من القرار ٩٠٣ (١٩٩٤)، الحكومة والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) إلى الوفاء بالتزاماتهما التي سبق أن تعهدا بها في محادثات السلم في لوساكا، وحثهما على مضاعفة جهودهما بغية التعجيل باتمام العمل بشأن النقاط المتبقية من جدول الأعمال، والتوصل إلى وقف فعال ومستدام لإطلاق النار، وإبرام تسوية سلمية دون تسويق.

٣ - ومنذ تقريره الأخير المقدم إلى مجلس الأمن والمؤرخ ٩ آذار/مارس ١٩٩٤ (S/1994/282)، استمر بذل الجهود على جميع المستويات من أجل تحقيق مزيد من التقدم في محادثات السلم في لوساكا وذلك بواسطة دفع الطرفين إلى إبرام اتفاق سلم شامل وإحلال سلم عادل ودائم في أنغولا، في إطار "اتفاقات السلم" وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولا تزال قضية المصالحة الوطنية هي المسألة الرئيسية التي يتعين حلها.

٤ - وكما يدرك أعضاء مجلس الأمن، فقد توصلت الحكومة ويونيتا إلى اتفاق بشأن المبادئ العامة للمصالحة الوطنية في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٤. ومنذ ذلك الحين، تركزت المناقشات على المبادئ المحددة والطرائق المتصلة بالمصالحة الوطنية. وفي أعقاب المشاورات بشأن المقترحات التي قدمها ممثلي الخاص، السيد أليون بلوندين بي، وافقت كل من الحكومة ويونيتا على ١٢ مبدأ من المبادئ الـ ١٨ المحددة.

٥ - والمبادئ الـ ١٢ المحددة التي قبلتها الحكومة ويونيتا تغطي، في جملة أمور، مفاهيم مثل التسامح والثقة والتعايش، والصفح والعفو، بالإضافة الى مسائل ملموسة، تتضمن التشديد على الحاجة الى ضمانات أمنية وحرية الانضمام الى التنظيمات وحرية التعبير واستقلال القضاء واعتماد شعارات الدولة، وحرية الصحافة واللامركزية. والنقاط التي تم الاتفاق بشأنها تغطي مركز رئاسة يونيتا وحماية كبار زعمائها، بالإضافة الى اشتراك أعضاء يونيتا في بعض أجهزة الدولة، مثل الادارة العامة والمشاريع التابعة للقطاع العام، ودعم مبادرات القطاع الخاص.

٦ - ومنذ ٣ آذار/مارس ١٩٩٤، تركزت المناقشات على نقطة واحدة من النقاط الستة المتبقية، ألا وهي مسألة اشتراك يونيتا في أجهزة الحكومة المركزية والمحلية وعلى مستوى المقاطعات وفي البعثات الدبلوماسية. ولقد عرضت الحكومة على يونيتا عددا من المناصب على مستوى الوزراء ووكلاء الوزارات والحكام ورؤساء البعثات الدبلوماسية ورؤساء بلديات ومديريات. وفي أعقاب ردود الفعل السلبية من اليونيتا على عرض الحكومة، وصعوبة إيجاد حل وسط، سافر مبعوثي الخاص الى هوامبو يوم ١٢ آذار/مارس ١٩٩٤ لمقابلة رئيس يونيتا، السيد جوناس سافيمبي.

٧ - ولقد أتاح اجتماع مبعوثي الخاص مع زعيم يونيتا الفرصة لإعلام السيد سافيمبي بمستجدات مباحثات السلم في لوساكا، بما في ذلك آخر ما قدمته الحكومة من مقترحات تحظى بتأييد قوي من مبعوثي الخاص والدول الثلاث المراقبة. وعلى أثر ما عرضه مبعوثي الخاص، تعهد السيد سافيمبي بتقديم التأييد اللازم لتيسير زيادة التقدم في المفاوضات. وكذلك أعرب رئيس أنغولا، السيد خوسيه ادواردو دوش سانتوش، الذي استقبل مبعوثي الخاص بعد ذلك في لواندا، عن تأييده لجهوده وأكد له استمرار تعاونه.

٨ - وبعد عودة مبعوثي الخاص الى لوساكا، استمرت المحادثات في التركيز أساسا على مشاركة يونيتا في ادارة شؤون الدولة، وذلك بقيام الحكومة بتقديم مقترحات ترد عليها يونيتا بمقترحات معاكسة. ويجري التركيز حاليا على توزيع مناصب حكام المقاطعات ونوابهم، وتصر يونيتا على السيطرة الادارية على المقاطعات التي ربحت فيها الانتخابات بينما تخشى الحكومة أن يؤدي ذلك الى تقسيم بحكم الواقع لأنغولا وانتهاك لوحدة البلد وسلامة أراضيها. ويواصل مبعوثي الخاص والدول الثلاثة المراقبة بذل جهودهم لمساعدة الحكومة ويونيتا على التوصل الى اتفاق بشأن هذه المسألة الحاسمة.

٩ - والنقاط الأخرى المتبقية ضمن المبادئ المحددة المتصلة بالمصالحة الوطنية تتعلق بمركز اذاعة "فورغان" في المستقبل، واحتلال نواب يونيتا مقاعدتهم في الجمعية الوطنية، وإعادة اقامة الادارة الحكومية في جميع أنحاء أنغولا، وإعادة ممتلكات يونيتا الموجودة في حوزة الحكومة والعكس بالعكس.

١٠ - ومتى تتم حل المسائل المعلقة المتصلة بالمصالحة الوطنية، ستركز المناقشات على اختتام العملية الانتخابية وعلى الولاية المقبلة للأمم المتحدة والدور المقبل للدول المراقبة الثلاث.

ثالثا - الحالة العسكرية

١١ - منذ تقرير الأخير والحالة العسكرية في جميع أنحاء البلد تتسم عامة بانخفاض العمليات العسكرية الواسعة النطاق. بيد أنه يبدو أن الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) واصل، بكثافة متزايدة أحيانا، غاراته وكماثنه وقصفه وغير ذلك من الأعمال العسكرية، بينما حاولت الحكومة التحكم في هذه الأعمال وشن عمليات هجومية محدودة. ويبدو أن الهدف الرئيسي للعمليات العسكرية الحكومية موجه إلى مناطق في الجزء الشمالي الشرقي من البلد، وتجميع القوات ومواد الحرب في عاصمة الإقليم ساوريما وحولها.

١٢ - وتشير التقارير العديدة التي أكد بعضها فريق لواندا لمراقبي الأمم المتحدة إلى أن القتال استمر أيضا شمال عاصمة الإقليم كاكسيكو وفي ضواحي أوكوا (على بعد ٥٠ كيلومترا شرقي كاكسيكو). وفي الوقت ذاته وردت تقارير من أماكن أخرى في المناطق الشمالية من البلد عن تحركات عسكرية متزايدة، وربما تعزيزات، وإعادة وزع وإجلاء للمصابين. ولا تزال الحالة حول المدن التي تحاصرها يونيتا متوترة تضاعفها الحالة الإنسانية القاسية للسكان هناك. وأخيرا أدت حالات القصف المتعددة لمدينة مالانج إلى وقف مؤقت لرحلات الطيران الخاصة بالمعونة الإنسانية إلى عاصمة الإقليم هذه. وتقوم السلطات العسكرية لكل من الحكومة ويونيتا بإصدار بيانات تشير إلى التصميم على منع تقدم قوات المعارضة على الأرض، بينما تتهم في الوقت ذاته كل منهم الأخرى بالإعداد لحملات عسكرية كبيرة.

١٣ - واستبقا للوصول إلى نتيجة ناجحة لمحادثات لوساكا للسلم، ستقوم الأمانة العامة بالتنسيق الوثيق مع بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا في إعداد خطط طوارئ لتمكين الأمم المتحدة من اتخاذ الخطوات اللازمة لزيادة قوة بعثة الأمم المتحدة الثانية بمجرد التوصل إلى تسوية شاملة. بافتراض أن مجلس الأمن سيكون على استعداد للنظر بسرعة في توصية من الأمين العام بهذا الصدد. وعلى وجه الخصوص قامت بعثة الأمم المتحدة الثانية بوضع خطط للقيام، فور عقد تسوية، بوزع فرق صغيرة من المراقبين العسكريين والشرطيين الموجودين على عواصم الأقاليم هومبو وأويجي ومينونغفي ولونا وربما على موقعين آخرين لتكوين نواة للمقر الإقليمي الجديد. وبالإضافة إلى زيادة قدرات التحقق للبعثة بعد وقف إطلاق النار ستفيد هذه الترتيبات أيضا كتحضير للمراحل التالية للوزع. وفي هذا الصدد سيتعين توفير الإقامة والنقل والاتصالات والاحتياجات السوقية الأخرى وكذلك الموارد المالية اللازمة بطريقة فعالة وفي الوقت المناسب. وسيتعين أن تتب هذه التدابير المبدئية بزيادة عاجلة في قوة البعثة الثانية المأذون

بها حتى ٢٥٠ مراقبا عسكريا و١٢٦ مراقب شرطة و١٦ من الموظفين الطبيين العسكريين وبأعداد مناسبة من الموظفين المدنيين على النحو المبين في تقريره السابق الى المجلس.

رابعا - الأحوال الإنسانية

١٤ - منذ تقديم تقريره الأخير، تتابع الأمم المتحدة برنامج مساعداتها الإنسانية في جميع أرجاء البلد وقامت، وبخاصة منذ ١٦ آذار/مارس ١٩٩٤، بتمديدته الى كونجي، الواقعة على بعد ٧ كيلومترات شمال كويتو/بيه. ويضم هذا الموقع، الذي كان معزولا تماما لما يزيد على سنة، حوالي ٢٥ ٠٠٠ شخص.

١٥ - وتتطلب الأحوال الإنسانية في أنغولا انتباها أكبر من المجتمع الدولي، وبعد الإطلاق الرسمي في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٤ للنداء المنقح المشترك بين وكالات الأمم المتحدة لأنغولا بدأت بعض البلدان المانحة بالرد إيجابيا.

١٦ - وفي تقريره السابق حذرت من أن مخزونات برنامج الأغذية العالمي من الأطعمة تستنزف بسرعة. وهذه قضية خطيرة بسبب الأعداد الكبيرة من السكان الذين يعتمدون على معونات الطعام الخارجية. وقد تحسن خط توصيل الأطعمة الآن مؤقتا بفضل الإجراء السريع الذي اتخذته البلدان المانحة ولكنه من الضروري الحصول على مزيد من التعهدات بالمساعدة لتغطية الفترة بعد ١٥ أيار/مايو ١٩٩٤. ومع احتمال انطلاق برامج التسريح والتوطين والإدماج، ستزداد المطالب ولا يمكن تنفيذ هذه البرامج بفعالية إلا باتخاذ إجراءات عاجلة من جانب مجتمع المانحين.

١٧ - وأحد القطاعات ذات الأولوية التي تتطلب دعم المجتمع الدولي هو قطاع الصحة. ووفقا للمعلومات التي تقدمها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، أصبحت المخزونات من الأدوية الحيوية، لا سيما اللقاحات، في المراكز الصحية والمستشفيات قليلة جدا. وبمجرد التوصل إلى اتفاق سلمي، سيتمكن الوصول إلى مزيد من المناطق، وسيتم توسيع البرنامج الصحي توسيعا كبيرا، مما سيفرض ضغطا متزايدا على الامدادات والعاملين في هذا القطاع. وبالمثل، تحتاج المشاريع في مجال التغذية والمياه والمرافق الصحية والمأوى في حالات الطوارئ تبرعات سخية لكي تواصل منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية نشاطها في هذه القطاعات.

خامسا - ملاحظات

١٨ - واستؤنفت المحادثات السلمية بين الحكومة والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) في لوساكا في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ تحت رعاية الأمم المتحدة. وبحلول ١١ كانون الأول/ديسمبر، تم التوصل إلى اتفاق بشأن المبادئ العامة والمحددة فضلا عن الطرائق المتصلة بجميع البنود العسكرية الموضوعة على جدول الأعمال: إعادة وقف إطلاق النار؛ وانسحاب القوات العسكرية للاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا، وتجميعها في ثكنات، ونزع سلاحها؛ ونزع سلاح جميع المدنيين؛ واستكمال تكوين القوات المسلحة الأنغولية، بما في ذلك التعبئة. ثم انتقلت المناقشات إلى المسائل السياسية، أي المسائل المتعلقة بالشرطة والمصالحة الوطنية. وبحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، تم التوصل إلى اتفاق بشأن المبادئ العامة والمحددة وبشأن الطرائق المتعلقة بالشرطة، بما في ذلك تكوين شرطة للتدخل السريع الأمر الذي تطلب مفاوضات مطولة.

١٩ - ومنذ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، والمحادثات تدور حول مسألة المصالحة الوطنية. وتمت الموافقة على المبادئ العامة المتعلقة بهذه المسألة في ١٧ شباط/فبراير ومنذ ذلك الوقت تركزت المناقشات على المبادئ المحددة والطرائق. وعلى الرغم من أنه تم التوصل إلى اتفاق بشأن ١٢ مما مجموعه ١٨ نقطة تتصل بالمبادئ المحددة، سببت إحدى النقاط الـ ٦ المتبقية، وهي مشاركة الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا في إدارة شؤون الدولة، توقف المحادثات في الشهر الماضي، رغم اتصالاتي الشخصية برؤساء الدول بما في ذلك الرئيس ماري سوارس رئيس البرتغال، وجهود ممثلي الخاص.

٢٠ - وإني مقتنع بأن المسائل المتبقية المتصلة بالمصالحة الوطنية يمكن أن تحل إذا عولجت بواقعية وتوفرت الإرادة السياسية اللازمة. وعليه أحث الحكومة والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا على بذل كل جهد ممكن لإظهار المرونة اللازمة للتوصل إلى تسوية شاملة في محادثات لوساكا، بحيث يستطيع أخيرا شعب أنغولا أن يتمتع بالسلم الدائم الذي يستحقه بعد سنوات عديدة من النزاع. ومن الحتمي كذلك بالنسبة للحكومة والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا تلبية طلبات مجلس الأمن المتعلقة بضبط النفس في الموقع ووقف جميع الإجراءات العسكرية. فمن شأن ذلك أن يساعد على إيجاد جو الثقة والاطمئنان اللازمين في المحادثات السلمية في لوساكا.

٢١ - وفيما يتعلق بالأنشطة الإنسانية، ما زال برنامج المساعدة جاريا، على الرغم من بعض أحداث القصف المنعزلة. ورغم العمليات العسكرية في الموقع، واصلت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية توزيع المساعدات الغوثية للسكان المتضررين في كل أنحاء البلد. وأناشد الحكومة والاتحاد الوطني

للاستقلال التام لأنغولا تقديم الضمانات الأمنية اللازمة والامتناع عن أي أعمال من شأنها أن تعرض العاملين في مجال الإغاثة للخطر أو أن تعرقل توزيع المساعدة الإنسانية على الشعب الأنغولي.

٢٢ - في الفقرة ٥ من القرار ٩٠٣ (١٩٩٤)، المؤرخ ١٦ آذار/مارس ١٩٩٤ أعرب مجلس الأمن عن استعداده لأن ينظر سريعا في الإذن بزيادة قوة بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا عقب تقديم الأمين تقريراً يفيد بأن الطرفين قد توصلا إلى اتفاق وأن الظروف مناسبة لعملية الوزع. وما زلت أعتقد أنه سيكون من الأساسي تعزيز وجود الأمم المتحدة في الموقع، بمجرد التوصل إلى اتفاق سلمي شامل. وعليه فإنني على ثقة أن الموارد المالية اللازمة ستكون متوفرة في الوقت المناسب، بعد اتخاذ مجلس الأمن القرار اللازم. بغية تقوية الاتفاق في مرحلته الأولى وهي أخطر المراحل، وإيجاد أفضل الظروف الممكنة لتنفيذه بنجاح.

٢٣ - وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتأكيد مرة أخرى على أن الخبرة الأخيرة في العمليات الأخرى أظهرت أن الأمم المتحدة ستحتاج إلى فترة تتراوح بين ثلاثة أشهر وخمسة أشهر لوزع قوات لحفظ السلم في الموقع تكون جاهزة للعمل وفعالة. وعليه من الأهمية بمكان، أن تكون المنظمة قادرة على وزع المراقبين العسكريين والمراقبين من الشرطة، على الأقل في المناطق التي تكون فيها الحالة أكثر حرجا، في أقرب وقت ممكن بعد التوصل إلى اتفاق سلمي شامل.

٢٤ - ويواصل موظفو بعثة الأمم المتحدة الثانية للتحقق في أنغولا إظهار تضافر مثالي في الظروف الصعبة. وأحيي بصفة خاصة ممثلي الخاص وكبير المراقبين العسكريين للتصميم الذي يواصلان به تأدية مهامهما.

— — — — —